

سبل تطوير سوق التأمين الفلاحي في الجزائر

Ways to develop the agricultural insurance market in Algeria

محمد لمين أفقاروس

جامعة علي لونيسى-البلدية 2 - الجزائر

الملخص :

تهدف هذه الدراسة للتعرف على التأمين الفلاحي كتقنية لإدارة المخاطر الفلاحية، و الحلول الممكنة لزيادة انتشاره و واقعه في السوق الجزائري، فالقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الأخرى تتنوع و تتعدد فيه المخاطر، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف مؤسسات التأمين في التأمينات الفلاحية هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات الإنتاجية كما أنها ترمم ما أفسدته الطبيعة أو بالأحرى الكوارث الطبيعية سواء على المزارع أو على الحيوانات و التي راح ضحيتها الفلاح بالدرجة الأولى والإنتاج الفلاحي بالدرجة الثانية، إلا أنه رغم كل هذا الدعم الذي توفره مؤسسات التأمين للقطاع الفلاحي، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الطلب على هذا النوع في سوق التأمين الجزائري، فنجد أنه من أهم الحلول الممكنة تطبيقها لتطوير سوق التأمين فلاحى، عن طريق دعم الدولة و كذا استخدام التأمين التكافلي بالإضافة وتوفير خدمات التأمين المصغر.

الكلمات المفتاحية: تأمين فلاحى؛ مخاطر فلاحية؛ قطاع فلاحى.

Abstract:

The purpose of this study is to identify agricultural insurance as a technology for agricultural risk management, and the possible solutions to its development and its reality on the Algerian market. the agricultural sector like other sectors, its risks are diverse and varied, and guarantees provided by insurance institutions in the field of agricultural insurance are those that keep the incomes of poor farmers in most productive unit, and restore what nature has spoiled on both farms and animals, however, despite all the support provided by insurance institutions to the agricultural sector, it still suffers from a lack of demand of this type in the Algerian insurance market, we find that the most important solutions that can be applied to develop an agricultural insurance market are state support. The use of takaful insurance in addition. Micro insurance.

Agricultural sector. **Keywords:** Agricultural insurance; Agricultural risks;

تمهيد:

تعرض القطاع الفلاحي إلى تغيرات هامة خلال العشريتين الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة هذه الإصلاحات أتت بإيجابيات للبيئة الاقتصادية الإجتماعية عبر مراحل مختلفة فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين من القطاع فأهم هذه الإصلاحات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق توفير الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي والأدوات المساعدة التي وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين الفلاح و مؤسسة التأمين و الدولة. كما أن الكوارث التي أصابت القطاع الفلاحي لازالت تعيق تطوره وتطور القطاعات الأخرى ولم يستطع ترميم هذه الكوارث إلا بالتأمين الذي أبرز دوره الفعال في عدة مجالات، حيث ساهم التأمين في تعويض الخسائر المحققة في النشاط الصناعي وتنمية القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الإلزام بالسياسة الزراعية للدولة لتطوير استعمال التكنولوجيا الحديثة.

حيث يلزم التطور الإيجابي الكبير في اقتصاديات الدول متوافقا مع التطور التأميني في حين يقابله الضعف الملحوظ في قطاع التأمين في الجزائر حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة ونفس الشيء بالنسبة لسوق التأمين بالجزائر، إذ يرجع البعض هذا التأخر إلى المعتقدات السلبية لدى المستهلك الجزائري وتدني ثقافة التأمين واعتقاد الكثير من أفراد المجتمع على تحريم التأمين وهذا الاعتقاد دافع سلبي دون الطلب على أنواع التأمين خاصة التأمين الفلاحي. وبناء على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما هي الحلول التي يمكن تطبيقها لزيادة رواج التأمين الفلاحي؟

وفي هذا الحال، يمكن طرح جملة من الفرضيات والتي يجدها البحث أهم حلول لمشكلة الدراسة: يكمن حل مشكلة ضعف التأمين الفلاحي من خلال دعم الدولة لهذه الخدمات، وكذا عن طريق إدراج التأمين التكافلي كبديل للتأمين التقليدي بالإضافة إلى توفير نوع جديد لمنتجات التأمين وهو التأمين المصغر. وفي هذا الصدد سننتقل إلى العناصر التالية:

1- تعريف ونشأة التأمين الفلاحي:

يعرف التأمين الفلاحي على أنه تحقيق الاستقرار والأمان من خلال ضمان إحتياجات الفلاح وحماية محاصيله وممتلكاته ضد الأخطار الطبيعية، ويمتاز التأمين الفلاحي بالآتي:

- قسط التأمين عبارة عن تبرع أو مساهمة من المؤمن له في صندوق التكامل وذلك لتخفيف آثار المخاطر عن نفسه وعن بقية الفلاحين.
- يتوزع الفائض على المشاركين.
- قد يوجه الفائض إلى مشاريع خيرية أو صحية أو تعليمية ذات مردود إجتماعي.

كما يعتبر التأمين الفلاحي بمثابة وسادة لامتناس الصدقات التي يتعرض لها الزراع ومربو الأنعام من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر، ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين إحتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع ولنفسه وأسرته.¹

2- فوائد التأمين الفلاحي :

يحقق التأمين الفلاحي الحماية للفلاح من المخاطر ويساعد على تأمين الدخل اللازم لهم عند حدوث هذه المخاطر، ما يؤدي إلى شعور بالاطمئنان وبالتالي تجنب تعرض الفلاحين للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كما يحفز التأمين الإقبال على الاستثمار في النشاط الفلاحي نتيجة زوال عنصر المخاطر فيها، وأهم فوائد تطبيقه نذكر:²

أ- الوقاية والتمنع والأمان: في الحقيقة أن التأمين لا يعمل على منع وقوع الخطر ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يسببها إن هو حدث.

- ب- التعويض وتوزيع الخسائر: إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملاً، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة.
- ج- دعم الاقتصاد الوطني: ينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً بالتأمين، وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع، والتي تسهم عملياً في دعم عملية التنمية الزراعية.
- د- ضمان الحد الأدنى للاستقرار الاقتصادي: يسهم التأمين إلى خفض مستوى المخاطرة واللايقين وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي للمنتجين. وخاصة في الحالات غير الاعتيادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي.
- هـ- تحسين وضع المنتج الزراعي مع المقرضين حيث يضمن التأمين سداد القروض الزراعية وبالتالي استمرار إسهام المؤسسات المالية في إقراض المنتج.³
- و- يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.⁴

3- أنواع التأمين الفلاحي:

يمكن تعداد من بين أنواع التأمين الفلاحي ما يلي⁵:

- 3-1- تأمين الناتج: يتوفر هذا التأمين في المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية يواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطيء شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين الفمخ ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج حسب المساحة (كمية الإنتاج في مساحة معينة) ، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.
- 3-2- تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو على أساس الأسعار المستقبلية، وعموماً تحديد إمكانية التأمين على الأسعار يرتبط بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.
- 3-3- تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات وتجديدات)، هذا ما يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزيع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة.

4- الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي:

تبرز أهمية دراسة الخطر في كونه العنصر الرئيسي الذي شرع التأمين من أجله، فهو المحدد لمحل التزام المؤمن والمحدد لمحل التزام المؤمن له، والذي يعرف على أنه " حادث محتمل الحدوث قابل للتنبؤ "، في حين أن الخطر الفلاحي يعرف على أنه: " هو الضرر الذي قد يصيب الممتلكات والمنتجات الزراعية، وتشمل الأخطار الطبيعية كالجفاف، الثلوج، الأمطار الغزيرة، البرد والعواصف، السيول والصقيع،... الخ، كما تشمل أيضاً الآفات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النبات أو الحيوان"⁶.

إن الأنشطة الفلاحية تخضع لمخاطر ذات طبيعة مختلفة جداً، وتشمل المنتجات النباتية والحيوانية، الأشخاص والممتلكات والبيئة⁷.

- مخاطر زراعة المحاصيل: من أصل مناخي، حرائق.

- مخاطر الحيوانات: المسؤولية المدنية، السرقة، الاختناق، حوادث التكاثر، والمرض.
- المخاطر المالية: عدم استقرار أسعار البيع وأسعار المدخلات ومخاطر التخلف عن السداد.
- المخاطر البيئية: المسؤولية المدنية على البيئة، معالجة المحاصيل، تخزين الهيدروكربونات والأسمدة السائلة.
- المخاطر المادية: الكسر، السرقة، الحوادث المرورية أثناء الحصاد والحرق.
- مخاطر البنيات ومحتوياتها: المسؤولية المدنية، الحرائق، العواصف، والسرقة.
- مخاطر المسؤولية: المسؤولية المهنية، تسليم المنتجات.
- المخاطر الجسدية: حوادث وأمراض مدير المزرعة وأسرته وموظفيه.

– التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة يصعب توقع حجمها وأثارها.⁸

5- واقع التأمينات الفلاحية في الجزائر:

قمنا بدراسة السوق الجزائري للتأمينات، وكان تركيزنا على فرع تأمين الأضرار وبصفة دقيقة على تأمين مخاطر القطاع الفلاحي لسنة 2018 والسادسي الأول من سنة 2019 ومقارنة النتائج بالسنة السابقة لها، وهذا بعد دراسة وتحليل تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2007-2017.

5-1- تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر للفترة 2007-2017:

شهد التأمين الفلاحي تطورا كبيرا في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر للفترة 2007-2017:

الوحدة: مليون دج

السنة	رأ التأمين الفلاحي
2007	520
2008	716
2009	1044
2010	1237
2011	1626
2012	2247
2013	2786
2014	3269
2015	3757
2016	3370
2017	2621

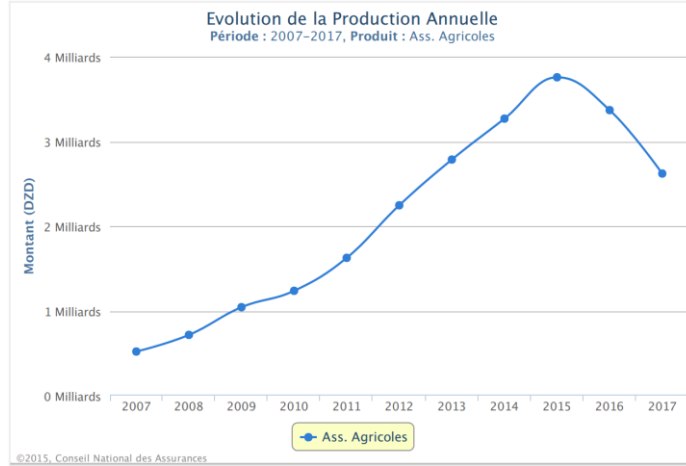
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

Ministère des finances, conseil national des assurances de 2007 à 2017.

من معطيات الجدول يتضح بأن التأمين الفلاحي عرف تطورا من سنة 2007 الى 2015، وهذا بانتقاله من 520 لـ 3757 مليون دج، هذا التطور كان نتيجة لتطبيق البرامج المدعمة من قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الممول من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والبنك الفلاحي لتنمية الريفية، لأن التأمين الفلاحي كان شرطا للاستفادة من تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

ليعرف بعدها تراجعاً مستمراً وصل لـ 2621 مليون دج سنة 2017، وهو أدنى مستوى عرفه التأمين الفلاحي خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث أعطى أكثر صرامة في الحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع، إلا أنه بعد هذه السنة (2013) استمر هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى 3757 مليون دج سنة 2015، وهي أكبر قيمة عرفت منذ 2007، وهذا بسبب تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي امتد إلى سنة غير أن هذه المبالغ من رقم أعمال التأمين الفلاحي تمثل نسبة ضعيفة من سوق التأمينات حيث قدرت بـ 1.93% سنة 2017، هو ما يعني عدم اهتمام الفلاحين بهذا النوع من التأمين.

الشكل رقم 1: تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر للفترة 2007-2017:



المصدر : <https://www.bdcs.dz/index.php?p=10&g=10>

5-2- تطور نسبة التأمين الفلاحي في سوق التأمين الجزائري للفترة 2007-2017:

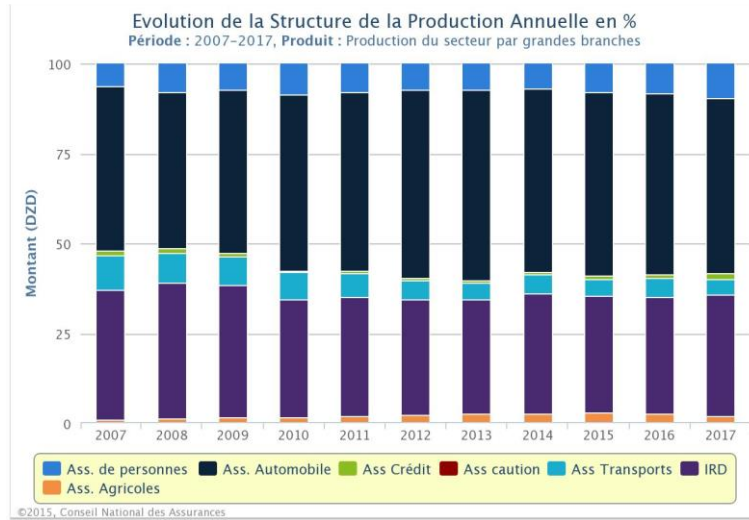
الجدول رقم 2: تطور نسبة التأمين الفلاحي في الجزائر للفترة 2007-2017:

السنة	التأمين الفلاحي %
2007	0.97
2008	1.05
2009	1.34
2010	1.53
2011	1.86
2012	2.24
2013	2.42
2014	2.61
2015	2.91
2016	2.55
2017	1.93

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

Ministère des finances, conseil national des assurances de 2007 à 2017.

الشكل رقم 2: تطور نسبة التأمين الفلاحي في سوق التأمينات الجزائري للفترة 2007-2017 مقارنة بالفروع الأخرى:



المصدر: <https://www.bdcs.dz/index.php?p=10&g=10>

5-3- مقارنة رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري للسداسي الأول لسنة 2018 مع السداسي الأول لسنة 2019:

خلال سنة 2017، حقق فرع تأمينات على الأضرار رقم أعمال قدر بـ 121.6 مليار ددينار جزائري، أي زيادة بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2016، في حين فرع التأمينات الفلاحية، انخفض بنسبة 22.1 %، نتيجة لانخفاض رقم أعمال التأمين على "الانتاج الحيواني"، بسبب عدم تجديد عقود تأمين الماشية من قبل الشباب المسجلين في إطار برامج ANSEJ و CNAC، و أيضا انخفاض في التأمين على "إنتاج المحاصيل" و كذا "التأمين المتعدد الأخطار للألات والمعدات الفلاحية" بنسب (-18,2%) و (-26,7%) على الترتيب، في حين سجل التأمين على "الأخطار الفلاحية الأخرى" وتأمين "المسئولية المدنية للمزارعين" نمواً بنسبة 164.7% و 5.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.⁹

الجدول رقم 2: رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري للسداسي الأول لسنة 2018 مع السداسي الأول لسنة 2019: 2019: 2019: الوحدة: دج

	رقم الأعمال		هيكل السوق %		التطور	
	2017/12/31	2016/12/31	2017	2016	%	دج
Production végétale	599 353 468	732 436 857	0,5%	0,6%	-18,2	- 133 083 389
Production animale	736 022 541	1 207 511 538	0,6%	1,0%	-39,0	- 471 488 996
Responsabilité civile agriculteur	420 442 167	398 757 246	0,3%	0,3%	5,4	21 684 921
Multirisques engins & matériel agricole	716 602 706	978 256 304	0,6%	0,8%	-26,7	- 261 653 597
Autres dommages Agricoles	157 582 741	59 532 032	0,1%	0,0%	164,7	98 050 709
Total Assurances Agricoles	2630003623	3376493976	2,2%	2,8%	- 22,1	- 746490353

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على: Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017.

4-5- التعويضات:

بلغت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين فيما يخص التأمين الفلاحي لسنة 2017 بـ 1.276.926.113.00 دج، بانخفاض قدره 19,4 % عن العام السابق، أما بالنسبة للمطالبات بالدفع، فهو يشهد تراجعاً بنسبة 16,2%.

الجدول رقم 3: المطالبات والتعويضات للتأمين الفلاحي الجزائري خلال سنتي 2016-2017:

الوحدة: دج	التعويضات		الهيكل		التطور
	2016/12/31	2017/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2017/2016
التأمين الفلاحي	1 276 926 113	1 028 839 112	2,1%	1,7%	-19,4%
دج	مطالبات بالدفع		الهيكل		التطور
	2016/12/31	2017/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2017/2016
التأمين الفلاحي	298 709 909	250 335 056	0,4%	0,3%	-16,2%
%	معدل الدفع		التطور 2017/2016		
	2016/12/31	2017/12/31			
التأمين الفلاحي	81,0%	80,4%	-0,8%		

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على: Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017.

6- الحلول الممكنة التطبيق لزيادة انتشار التأمين الفلاحي:

نبين في أدناه بعض الحلول التي يمكن أن تكون الأساس لنشاط التأمين الفلاحي، بحيث تكون حافزاً لنهضة فلاحية مرتقبة وعاملاً مؤثراً لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها النهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر تستهدف تطوير وتعميم التغطية التأمينية على كامل القطاع الفلاحي:

6-1- تدخل الدولة في دعم التأمين الفلاحي:

للدولة دور فعال في تعزيز التأمين الفلاحي في البلاد وذلك من خلال: ¹⁰

- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة دخل الفلاحين وهذا من أجل تفعيل الطلب على التأمين الفلاحي.
- الإهتمام بالنشاط الفلاحي وجعله ركيزة في النشاط الإقتصادي، لتعزيز اعتماد الفلاحين على التأمين الفلاحي.
- تحسين التشريعات لتوفير بنية قانونية سليمة لتطوير التأمين الفلاحي.
- النظر إلى أن النشاط الفلاحي محفوف بمخاطر كثير، يجب على الدول أن تستثمر الكثير في المرحلة الأولى من تطوير التأمين الفلاحي.
- يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لرفع الوعي التأميني لدى الفلاحين، وذلك من خلال شرح وإبراز دور وأهمية التأمين الفلاحي وكذا شروط الاستفادة من هذا التأمين

- يجب على العاملين في التأمين، زيادة على معرفة أصول التأمين أن يكونوا على دراية حول الإدارة الفلاحية وتقنيات الفلاحة وكذا معرفة كيفية الوقاية من الكوارث.
- يجب على الحكومة الاستفادة الكاملة من الخبرة الأجنبية المتقدمة لرفع مستوى متخصصي التأمين المحليين
- بالإضافة إلى ذلك يجب على الدولة العمل على توزيع وكالات للتأمين الفلاحي في المناطق الريفية
- دعم الدولة لأقساط التأمين الفلاحي.

6-2-التأمين التكافلي أحد حلول غياب الثقافة التأمينية:

أكد خبراء في قطاع التأمين أن التأمين التعاوني لا يعد تبرعا محضاً، بل له معنى مستقل أساسه التعاون والاشتراك في درء آثار المخاطر، وأن معنى التبرع في التأمين التعاوني هو المتعلق بالنظر إلى الأثر على مجموع المشتركين وليس بالنظر إلى نية كل فرد، ولا الجزاء الأخروي المرتبط بذلك، كما رأى الخبراء أن توافر الذمة المالية المستقلة لصندوق التأمين التعاوني هو أنسب التطبيقات المعاصرة للتأمين التعاوني، مع كونه ليس شرطاً لصحة كون التأمين تعاونياً، وأكدوا ضرورة الفصل بين حساب تأمين حملة الوثائق وحساب المساهمين الذي يعد من أهم مبادئ التأمين التعاوني، وأشار الخبراء كذلك إلى أن الفائض التأميني هو ما يتبقى من موارد صندوق المشتركين وعوائدها بعد خصم المصروفات والتعويضات، ويوزع الفائض على جميع المشتركين في صندوق التأمين بحسب نسبة الدفع من الاشتراكات السنوية، ولا يعطى منه لمن عوض من المشتركين مهما كانت نسبة التعويض¹¹.

فيعتبر التأمين التكافلي إحدى الحلول المقترحة لمعالجة الوضعية التي هو عليها سوق التأمين الفلاحي الجزائري خاصة من خلال زيادة الوعي التأميني للمستثمر الفلاحي.

6-3-التأمين المصغر الفلاحي:

يعرف مايكل جيه ماكورد Michael J. Mccord التأمين المصغر على أنه: " التأمين المصغر هو مثل أي تأمين آخر من حيث إنه يوفر الحماية والحيطه ضد الخسائر، إلا أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة: الأفراد ذوي الدخل المنخفضة، وعلى هذا النحو، فإنه يتطلب مجموعة مختلفة من المعلمات في الطريقة التي يتم بها تنمية وتطوير المنتجات، تسويقها، تسعيرها وبيعها " ¹².

يهدف التأمين المصغر الفلاحي إلى تغطية المخاطر التي تواجه صغار الفلاحين بالبلدان النامية في تأمين المحاصيل، وبالتالي يسمح هذا النظام للمزارعين بالتغلب على الكوارث. ويقوم على نفس الأساس الذي يقوم عليه التأمين التقليدي، إلا أن التعويض عند تحقق الخطر المؤمن عليه يكون إما نقداً أو عينياً كالحبوب والبذور.

الخاتمة:

يشهد فرع التأمين الفلاحي في الجزائر إقبالا جدياً ضعيفاً من قبل الفلاحين مقارنة بالفروع الأخرى، بالرغم من تنوع المنتجات المتواجدة في السوق، فالتأمين الفلاحي ضرورة لحماية القطاع الفلاحي ضد العديد من الأخطار بمختلف أنواعها، فبالنظر إلى حجم المخاطر وأهمية القطاع الفلاحي، يبدو أن دور السياسات العامة أساسي في تطوير التأمين الفلاحي ويتعلق بتدخل الدولة في بناء ونشر منتجات التأمين الملائمة للفلاحين، ولكن يجب أن تكون جزءاً من إطار أوسع لاستراتيجية إدارة المخاطر الفلاحية.

في الواقع، التأمين الفلاحي هو أداة واحدة من بين أدوات أخرى لإدارة مخاطر القطاع الفلاحي، فهو آلية لتعويض خسارة الإنتاج أو الدخل بعد حدث استثنائي، لا للتقليل من خطر الخسارة،

إن الحاجة إلى تطوير التأمين لإدارة المخاطر الفلاحية بشكل أفضل هي في مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث يعتمد الإنتاج الفلاحي بدرجة كبيرة على المخاطر المناخية، ومع ذلك، فإن عدد قليل جداً من الفلاحين الذين يلجئون إلى تغطية نشاطهم الفلاحي عن طريق التأمين الخاص، في حين أن التعويضات من طرف الدولة شبه معدومة.

مما سبق، توصلنا إلى مجموعة من النتائج واقترحنا بعض من التوصيات:

النتائج:

- ❖ يعتبر التأمين الفلاحي آلية فعالة لإدارة وتسيير مخاطر القطاع الفلاحي، حيث يسمح باستقرار مداخيل الافراد والمستثمرين في القطاع الفلاحي من خلال التعويضات التي يمنحها لهم عن الخسائر التي قد تنجم عن المخاطر المهددة للنشاط الفلاحي.
- ❖ التأمين الفلاحي في الجزائر يشكل نسبة ضعيفة من إجمالي معاملات قطاع التأمين.
- ❖ الاعتماد على الإعانات الحكومية بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الحكومة عقب الكوارث هذا ما يدفع الفلاح لعدم حماية نشاطه الفلاحي (عدم التأمين).
- ❖ ضعف الثقافة التأمينية لدى المستثمر الفلاحي مع انخفاض الوعي بالمخاطر الفلاحية.

التوصيات:

- ❖ بغيت تحسين مستوى التأمين الفلاحي في الجزائر يجب القيام ببرامج توعوية لتفعيل الدور التحسيس في أواسط الفلاحين وترسيخ لديهم الثقافة التأمينية، ودعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمينات.
- ❖ تنويع المنتجات التأمينية التي تغطي أكبر عدد ممكن من المخاطر الفلاحية.
- ❖ خلق وتسويق منتجات تأمينية تتوافق مع الشريعة الإسلامية (تأمين تكافلي) يتقبلها الأفراد الناشطين في هذا القطاع الفلاحي.
- ❖ مراقبة ومساندة الحكومة لمختلف مجالات التأمينات الفلاحية حتى تضمن الحقوق للمتضررين من المخاطر الفلاحية.
- ❖ تنص المادة 69 من الفصل الثالث من قانون التوجيه الفلاحي 16/08 " يجب على المستثمرين الفلاحيين بالنسبة لكل النشاطات الفلاحية، الذين يستفيدون من إجراءات دعم أو مساعدة الدولة مهما كان شكلها وكيفيةها، اكتتاب عقود التأمين¹³، فمن خلال نص المادة أنها اشترطت على المستفيدين من إجراءات الدعم والمساعدة، إلزامية اكتتاب عقود التأمين، وهذا لا يعني إعفاء المستثمر الغير مستفيد من الدعم من القيام بالتأمين.
- ❖ لتحقيق نجاعة التأمين الفلاحي نحو استثمار أفضل يجب تطبيق إلزامية التأمين الفلاحي على مستوى القوانين والتشريعات المرتبطة بالقطاع الفلاحي.
- ❖ تبسيط إجراءات الإكتتاب والحصول على التعويضات عند وقوع الضرر.
- ❖ محاولة الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الرائدة في مجال التأمين الفلاحي.

قائمة المراجع:

- ¹ صديق رمضان، عمار الضو، التأمين الزراعي - شيكان في وجه العاصفة، تاريخ النشر: 2012/08/09، تاريخ الإطلاع: 2017/11/10، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.sudaress.com/alsahafa/49712>
- ² الدكتور محمد عبد الكريم منهل، دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 5، تاريخ الإطلاع: 2017/11/18، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc>
- ³ نوال سيد احمد زين العابدين، دور التأمين الزراعي في إستقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين، أطروحة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2004، ص ل.
- ⁴ زهير عماري، أسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، جامعة سطيف، الجزائر، 4 جوان 2014، ص 9.
- ⁵ طاهري 2011، ص 376 - طاهري فاطمة الزهراء، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2011، العدد 22، ص 376.
- ⁶ Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles**, Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005, p6.
- ⁷ Billy Troy, **Assurance et développement agricole** :nouvelles dynamiques en Algérie, au Maroc et en Tunisie, Fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde, Document de travail n° 5 ,Edition 2013, p21.
- ⁸ د حساني حسين، التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي إشارة لتجربة الجزائر، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 6.
- ⁹ Note de conjoncteur marché des assurance, quatrième trimestre et année 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017 , p 4. Sur le site : [http://www.cna.dz/content/view/full/78/\(mode\)/note](http://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note)
- ¹⁰ world bank,2010,p.14
- ¹¹ الدكتور رزيق كمال، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي، مداخلة مقدمة لندوة حول مؤسسة التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة البليدة، 26/25 أفريل 2011، ص 10 .
- ¹² Michael J. Mccord , **Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012 , p12.
- ¹³ القانون رقم 16/08 المؤرخ في 20 يوليو سنة 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي ،جريدة رسمية عدد 46 لسنة 2008.